في افادة ما تقدم سوى الإضراب اما المقرونة بالواو والمسبوقة بمثلها واقتصر الناظم على
التخيير لكونه اشهر معانيها وقيدها بقوله واما ان كسر للاحتراز عن اما المفتوحة فانها
غير عاطفة بل حرف متضمن معنى الشرط مؤول عند سيبويه بمهما يكن من شيء وتعطف بام
بعد همزة التسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم وبعد همزة يطلب بها وبام التعيين
نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك ولهذا يجاب بتعيين احدهما لا بنعم لان احدهما
لانه معلوم للسائل وتسمى حينئذ متصلة فان وقعت بعد غير ذلك كانت منقطعة بمعنى بل وهي
مختصة بالجمل نحو ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل وتعطف ببل بعد النفي او النهي
لتقرير حكم متلوها واثبات نقيضه لتاليها نحو ما جاءني زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا
ومثلها في ذلك لكن ويشترط في العطف بها افراد معطوفها ووقوعه بعد نفي او نهي وعدم
اقترانها بالواو فان تلتها جملة او تلت واوا او وقعت بعد اثبات فهي حرف ابتداء وان
وقعت بل بعد الايجاب كانت لنقل الحكم عن متلوها وصيرورته كالمسكوت عنه واثباته
لتاليها نحو جاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل بكرا **باب ما لا ينصرف**

م هذا وفي الاسماء ما لا ينصرف فجره كنصبه لا يختلف م م
م وليس للتنوين فيه مدخل لشبهه الفعل الذي يستثقل م م

الاسم المعرب اما منصرف او لا فالمنصرف ما دخله الصرف اي تنوين التمكين وجر بالكسرة
وغير المنصرف ما منع منهما وجر بالفتحة والغالب في الاسماء ان تكون مصروفة كما يومي اليه
قوله هذا وفي الاسماء ما لا ينصرف وحكمه ان نصبه وجره بالفتحة لا يختلفان وانما منع من
التنوين والجر بالكسرة لشبهه بالفعل لكونه فرعا من جهتين بوجود علتين فيه او ما في معناهما
كل واحدة فرع لشيء كما ان الفعل فرع عن الاسم من جهتين اشتقاقه من الاسم وافتقاره اليه
فلما شابهه في ذلك ثقل فحمل عليه في الحكم فمنع مما منع منه الفعل وهو الجر والتنوين ثم
وعلل منع الصرف تسع يجمعها قولك اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة م
فالوصف قد كملا وتسمية كل واحدة منها علة بمعنى ان لها مدخلا في العلية ففيه تجوز
والعلة في الحقيقة هو مجموع شيئين منها او ما قام مقام ذلك واعلم ان ما لا ينصرف

قسمان قسم

قسمان قسم يمتنع صرفه معرفة ونكرة وهو خمسة انواع وقسم يمتنع صرفه معرفة لا نكرة وهو ستة
انواع فمجموع الانواع التي لا تنصرف احد عشر نوعا وبدأ منها بالقسم الاول فقال
م مثاله افعل في الصفات كقولهم احمر في الثياب م اي مثال ما لا ينصرف ما جاء على وزن
افعل من الصفات كاحمر وابيض في الثياب اي الالوان وافضل واحسن من غيرها والمانع له
من الصرف الصفة ووزن الفعل لكن يشترط فيه بالنسبة الى الصفة امران احدهما ان يكون
وصفا في الاصل بان يكون من اول الامر دالا على الوصفية ليخرج ما وضع اسما ثم عرضت له و
لهذا صرف اربع في نحو مررت بنسوة اربع لانه وضع اسما فلم يلتفت الى ما طرا له من الوصفية
والثاني ان لا يقبل التاء اما لانه لا مؤنث له كاكمر لعظيم الكمرة وآدر لمن بخصيته نفخ او له
مؤنث لكنه على وزن فعلى وفعلى كاحمر وحمرى وافضل وفضلى بخلاف نحو ارمل فانه يقبل
التاء فيقال ارملة فهو منصرف واما ادهم وارقم وابطح ونحوها فغير مصروفة كما يعلم مما
مر فانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرا لها من الاسمية وربما اعتد بعضهم باسميتها
فصرفها م او جاء في الوزن مثل سكرى م او وزن دنيا او مثل ذكرى م هذا هو
النوع الثاني من القسم الاول وهو ما جاء مما ثلاثي وزنه فعلى مثلث الفاء كسكرى ودنيا و
ذكرى ونحو ذلك مما آخره الف التانيث المقصورة نكرة كان كما تقدم او معرفة كرضوى فردا
كما مر او جمعا كجرحى اسما كان كما ذكر او صفة كحبلى والمانع له من الصرف الف التانيث وحدها
وانما استقلت بالمنع لانها زيادة دالة على التانيث لازمة لبناء ما هي فيه حتى كانها من اصول
الكلمة بمنزلة علة اخرى بخلاف التاء فانها في الغالب مقدرة الانفصال
م او وزن فعلان الذي مؤنثه فعلى كسكران فخذ ما انقله م هذا هو النوع الثالث
وهو ما جاء مما ثلاثي وزنه فعلان بفتح اوله بشرط كونه وصفا في الاصل وكونه غير قابل
للتاء لانه لا مؤنث له كلحيان الكبير اللحية ورحمن او له مؤنث على فعلان كسكران وغضبان
والمانع له من الصرف الصفة وزيادة الالف والنون ومن اشترط وجود فعلى كالناظم صرف
نحو رحمن لانتفاء وجود فعلى قال صاحب المتوسط والحق انتفاء فعلانة لان وجود
فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات انتهى

Copyright © King Saud University